الصباح الاقتصادية
12
العدد 1985 - السنة السابعة
الخميس 22 ذو الحجة 1435 - الموافق 16 أكتوبر 2014
Thursday 16 october 2014 - No.1985 - 7th Year

للمرة الثالثة خلال تعاملات الأسبوع الجاري

مؤشرات البورصة تتلون بالأحمر

البورصة الكويتية

انهت المؤشرات الرئيسية للبورصة جلسة أمس على تراجع جماعي للمرة الثالثة خلال تعاملات الأسبوع الجاري، حيث حقق المؤشر السعري انخفاضا نسبته 0.52% بإقفاله عند مستوى 7541.56 نقطة مُحققا خسائر بحوالي 39.3 نقطة.

على الجانب الآخر، انهى المؤشر الوزني التعاملات على انخفاض نسبته 0.35% بإقفاله عند مستوى 491.52 نقطة خاسرا نحو 1.8 نقطة، بينما تراجع مؤشر (كويت 15) في نهاية التعاملات بنسبة بلغت 0.38% بإقفاله عند مستوى 1198.78 نقطة خاسرا 4.5 نقطة تقريبا، علما بانها للمرة الأولى منذ شهر ونصف التي يُغلق فيها مؤشر كويت 15 أسفل مستوى 1200 نقطة.

وبالرغم من تراجعات أمس إلا انها تعتبر أقل حدة مما كانت عليه بالأمس، حيث شهدت جلسة أمس حالة من التباين قرابة منتصف التعاملات، ثم ارتفعت المؤشرات الثلاثة عند المنتصف وحتى قبيل الإغلاق بساعة تقريبا، إلا أن تخوف المتداولين من تكرار مشهد الأمس ساهم في اندفاعهم نحو البيع مما شكل موجة من جني الأرباح السريع مع نهاية النصف الثاني من الجلسة وهو ما أدى إلى الإقفال في المنطقة الحمراء.

ويرى محللون أن تراجعات أمس هي امتداد لما شهدته البورصة من انتكاسة خلال جلسات الأسبوع الجاري بفعل العوامل التي لم يختلف عليها من قبل المتابعين، كتراجع أسعار النفط وانخفاض اداء مؤشرات البورصات العالمية والعربية والحراك السياسي المتسارع في منطقة الشرق الأوسط.

وأضاف المحللون أن تراجعات أمس تحديدا وبعد الارتفاع الجماعي الذي شهدته مؤشرات البورصة بالأمس يأتي كنوع من جني الأرباح السريع وبقوة خوفا من تردي الأوضاع أكثر من ذلك، خاصة وان التراجع أمس جاء في ظل احجام وقيم تداول مرتفعة وهو امر يبعث بالتخوف من المستقبل ومصير الجلسات القادمة بالسوق الكويتي.

وكان مستشار التحليل الفني لحركة أسواق المال، نواف العون، قد أشار في مستهل جلسة أمس إلى ان الهدف الحالي للمؤشر السعري عند مستوى 7597 نقطة وممكن ان نشهد مستوى اعلى من ذلك عند مستوى 7607 نقطة تقريبا، بينما الدعم الحالي للمؤشر اصبح 7566 نقطة وكسره يوصلنا إلى 7542 نقطة. وبالنسبة لتداولات أمس، فقد بلغت الكميات عند الإغلاق 249.31 مليون سهم تقريبا مقابل نحو 231.4 مليون سهم نهاية الجلسة الماضية بارتفاع بحوالي 7.7%. فيما بلغ عدد الصفقات أمس 4992 صفقة مقابل 4910 صفقة بالجلسة السابقة، بينما ارتفعت قيم التداول أمس لتصل إلى 27.19 مليون دينار تقريبا مقابل نحو 24.66 مليون دينار في الجلسة الماضية بارتفاع بحوالي 10.3%.

وتصدر سهم «تمويل خليج» قائمة انشط تداولات أمس على مستوى الكميات مع نهاية جلسة أمس، وذلك بعد عودته للتداول بعد إيقاف استمر لثلاث جلسات، حيث بلغ حجم تداولاته عند الإغلاق 71.78 مليون سهم تقريبا جاءت من خلال تنفيذ 724 صفقة حققت قيمة تداول بنحو 2.63 مليون دينار، مع تراجع للسهم بنسبة 6.41% بإقفاله عند مستوى 36.5 فلس بخسائر بلغت فلسين ونصف الفلس.

على الجانب الآخر، تصدر سهم «بيتك» قائمة انشط قيم التداول بنهاية تعاملات أمس مُحققا قيمة بلغت 4.11 مليون دينار تقريبا بعد تنفيذ 98 صفقة على نحو 4.9 مليون سهم، مع تراجع للسهم بنسبة 1.19% بإقفاله عند مستوى 830 فلس خاسرا 10 فلوس.

وبالنسبة لأكثر ارتفاعات أمس، فكانت من نصيب سهم «بترولية»، حيث حقق السهم أمس نموا نسبته 5.8% تقريبا، بينما تصدر سهم «فيوتشر كيد» قائمة التراجعات بانخفاض بلغت نسبته حوالي 7%.

واحتل قطاع «الرعاية الصحية» صدارة ارتفاعات القطاعات أمس، حيث حقق نموا بحوالي 0.73%. بينما سجل قطاع «الخدمات المالية» أكبر الخسائر وانخفض مؤشره عند الإغلاق بنسبة 0.97% تقريبا.

ترسيخًا لالتزامها بالشفافية والحوكمة الرشيدة

«القلعة» تنضم إلى مبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة «UNGC»

أحمد هيكل

تنفيذ مبادئ الاتفاق العالمي للأمم المتحدة في السياسات البيئية والاجتماعية والحوكمة يؤكد التزام شركة القلعة بإعلاء قيمة الشفافية والحوكمة الرشيدة

يسر شركة القلعة (كود التداول في البورصة المصرية .CCAP CA) - وهي شركة رائدة في استثمارات الصناعة والبنية التحتية بمصر وافريقيا - أن تعلن عن عضويتها بمبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة (UNGC) وهي أكبر مبادرة تطوعية تهدف إلى تعزيز المسئولية الاجتماعية للشركات وتضم أكثر من 12 ألف عضو من الشركات والمنظمات غير الهادفة للربح من 145 دولة حول العالم.

وتعمل شركة القلعة باعتبارها من الأعضاء الناشطين بمبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة بتنفيذ المبادئ العشرة التي تعتمدها المبادرة ودمج تلك المبادئ ضمن أعمال الشركة واستراتيجيتها وصولاً إلى آليات التعامل اليومي على مستوى شركة القلعة وجميع استثماراتها التابعة.

وفي هذا السياق أوضح أحمد هيكل مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة القلعة، أن العضوية الجديدة تأتي بالتوازي مع جهود الشركة نحو الارتقاء بنظامها المؤسسي ضمن نموذج استثماري متكامل يراعي المردود الاجتماعي والبيئي للمشروعات المختلفة إلى جانب التزام الشركة بتبني وانتهاج أفضل الممارسات على جميع المستويات. وأكد هيكل أن تبني المبادئ المقبولة عالميًا فيما يتعلق بآليات التنمية والإفصاح عن السياسات البيئية والاجتماعية، وكذلك قواعد الحوكمة ضمن مبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة، ينسق مع التزام شركة القلعة وحرصها الدائم على تنمية وتطوير المجتمعات المحيطة باستثماراتها.

ومن المقرر أن تستفيد شركة القلعة إثر انضمامها إلى نخبة المنظمات والشركات الأعضاء في المبادرة بباقة هائلة من الأفكار والتوصيات المتعلقة بتعزيز التنمية المستدامة في شتى بلدان المنطقة، فضلاً عن توظيف شبكة الخبرات والعلاقات التي تحظى بها منظمة الأمم المتحدة فيما يتعلق بقضايا التنمية المستدامة حول العالم.

ومن جهته أعرب هشام الخازندار الشريك المؤسس والعضو المنتدب لشركة القلعة، عن سروره بمردود التعاون بين شركة القلعة وأعضاء مبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة. وأوضح الخازندار انه يتطلع إلى نشر ممارسات شركة القلعة وإنجازاتها في طرح حلول عملية واستراتيجيات فعالة من شأنها المساهمة في تجاوز التحديات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية بالأسواق الناشئة في أفريقيا والبلدان التي تعمل بها الشركة.

تجدر الإشارة إلى أن الاتفاق العالمي للأمم المتحدة يمثل إطارًا يسمح للمؤسسات التجارية والمنظمات غير الهادفة للربح بمواءمة عملياتها واستراتيجياتها مع عشرة مبادئ مقبولة عالميا في مجالات حقوق الإنسان والعمل والبيئة ومكافحة الفساد.

ومن جانبها أوضحت غادة حمودة رئيس قطاع التسويق والاتصالات بشركة القلعة، أن العضوية الجديدة بمبادرة الاتفاق العالمي للأمم المتحدة تعكس استراتيجية المسئولية الاجتماعية التي تتبناها شركة القلعة بقدر ما تعكس تركيز الشركة على تطوير المنظومة التعليمية وتنمية رأس المال البشري. وتابعت حمودة أن مؤسسة القلعة للمنح الدراسية أصبحت من أكبر برامج المنح الدراسية المدعومة من القطاع الخاص في مصر، حيث قامت حتى الآن بمساعدة 122 طالب من الشباب المصري المتميز في تحقيق أحلامهم واكتساب الدرجات العلمية الرفيعة من أعرق الجامعات والمعاهد الدولية.

ومن المقرر أن تقوم شركة القلعة بنشر تقرير سنوي عن التقدم الذي أحرزته في تنفيذ المبادئ العشرة والمشاركة في مشروعات الشراكة دعمًا للأهداف الإنمائية للأمم المتحدة من خلال الموقع الإلكتروني للمبادرة. كما أن الشركة بصدد تبني أطر المبادرة الدولية (Global Reporting Initiative) والتي تهدف إلى طرح توجيهات عامة عن آليات وسبل إعداد التقارير حول مستجدات التنمية المستدامة، علمًا بأن التقارير التي ستصدر عن شركة القلعة ستغطي مردود الاستثمارات المجتمعية والأعمال الخيرية التي تقوم بها الشركة إلى جانب احتوائها على مؤشرات غير مالية تشمل حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والمردود المجتمعي وكذلك مؤشرات الأداء البيئي والحوكمة.

في الأشهر التسعة الأولى من 2014

بنك الكويت الوطني يحقق 203.9 ملايين دينار أرباحاً صافية

ناصر الساير

عصام الصقر

حقق بنك الكويت الوطني 203.9 مليون دينار كويتي «708 مليون دولار أمريكي» أرباحا صافية في الأشهر التسعة الأولى من العام 2014، مقارنة مع 198.6 مليون دينار كويتي «689.4 مليون دولار أمريكي» في الفترة نفسها من العام 2013، بنمو بلغ 2.7في المئة.

ونمت الموجودات الإجمالية لبنك الكويت الوطني كما في نهاية سبتمبر 2014 بواقع 14.6في المئة على أساس سنوي، لتبلغ 21.7 مليار دينار كويتي «75.4 مليار دولار أمريكي»، فيما ارتفعت حقوق المساهمين بواقع 5.2في المئة إلى 2.6 مليار دينار كويتي «9 مليارات دولار أمريكي». كما نمت القروض والتسليفات الإجمالية كما في نهاية سبتمبر 2014 بواقع 10.2في المئة مقارنة مع الفترة نفسها من العام الماضي لتبلغ 11.6 مليار دينار كويتي «40.2 مليار دولار أمريكي»، فيما نمت ودائع العملاء بواقع 7.5في المئة إلى 10.8 مليار دينار كويتي «37.4 مليار دولار أمريكي». وقد ارتفعت ربحية سهم بنك الكويت الوطني خلال النصف الأول من العام الحالي إلى 43 فلسا كويتيا.

من جهة ثانية، انخفضت نسبة القروض المتعثرة من إجمالي المحفظة الائتمانية لبنك الكويت الوطني إلى 1.45في المئة كما في نهاية سبتمبر 2014، من 2.39في المئة قبل عام. فيما ارتفعت نسبة تغطية القروض المتعثرة إلى 274.7في المئة خلال هذه الفترة من 184في المئة قبل عام.

وقال رئيس مجلس إدارة بنك الكويت الوطني ناصر مساعد الساير إن بنك الكويت الوطني واصل اداءه القوي خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي، وهو ما يعكس متانة مركزه المالي وقوة ميزانيته وجودة أصوله المرتفعة بفضل السياسة المتحفظة التي ينتهجها منذ تأسيسه في العام 1952.

وأكد الساير أن ارباح بنك الكويت الوطني جاءت نتيجة ارتفاع النشاط التشغيلي الحقيقي، إذ ارتفعت الإيرادات التشغيلية الصافية للبنك خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الحالي إلى 499.2 مليون دينار كويتي «1.7 مليار دولار أمريكي»، بنمو بلغ 6.9في المئة مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2013.

وشدد الساير على إن وتيرة تنفيذ المشاريع التنموية قد أظهرت تسارعا ملحوظا منذ بداية العام 2014، وقد تم بالفعل إطلاق وترسية العديد من المشاريع التنموية العملاقة خلال هذه الفترة، وهو ما من شأنه أن يعزز الآفاق الاقتصادية للكويت على نحو إضافي، وأن ينعكس إيجابا على البيئة التشغيلية المحلية التي شهدت تحسنا ملموسا خلال العام الحالي. ونحن على ثقة أن نشاط المشاريع في الكويت سيواصل زخمه القوي خلال الفترة المقبلة، ولاسيما مع طرح الخطة التنموية الجديدة التي نأمل أن تحقق أهدافها المنشودة.

بدوره، أكد الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني عصام جاسم الصقر إن البنك يواصل تعزيز موقعه الريادي في الكويت والمنطقة في إطار استراتيجيته الرامية إلى تنويع مصادر الدخل وموازنتها محليا وإقليميا. فعلى المستوى المحلي، حافظ بنك الكويت الوطني على حصصه السوقية المرتفعة محققا نمو في كافة مجالات الأعمال في الكويت، كما واصل قطف ثمار مساهمته في بنك بوبيان الإسلامي الذي يحقق نموا قويا في أدائه منذ استحواذ بنك الكويت الوطني على حصة 58.4في المئة فيه خلال العام 2012.

«هيل آند نولتون» تعزز فريق استشارات التسويق الرياضي في الشرق الأوسط

نيكولا ميلان مستشارة أولى في مكتب الدوحة

عززت شركة الاستشارات العالمية هيل آند نولتون ستراتيجيز فريقها المتخصص بالتسويق الرياضي في الشرق الأوسط، حيث أجرت عددا من التعيينات بما فيها تعيين نيكولا ميلان مستشارة أولى في مكتب الدوحة.

وتمتلك نيكولا خبرة واسعة في مجال الرياضة، وخصوصا في تقديم ملفات الاستضافة وكذلك تنظيم الألعاب الأولمبية وأولمبياد المعاقين، حيث عملت مساعدة للسير سيباستيان كو، رئيس اللجنة المنظمة لدورة الألعاب الأولمبية لندن 2012، لمدة ثماني سنوات. وكانت نيكولا قد انضمت إلى اللجنة المنظمة خلال المرحلة التحضيرية لتقديم الملف في العام 2004، واستمرت في عملها حتى ما بعد تنظيم الدورة. وقد ذكرها سيباستيان كو في الكتاب الذي قدم فيه سيرته الثانية «Running My Life» في نوفمبر 2012.

هذا وانتقلت نيكولا بعد مشاركتها في دورة الألعاب الأولمبية لندن 2012 إلى إسطنبول في العام 2013، وعملت فيها مع حسن آرات، رئيس ملف دورة الألعاب الأولمبية وأولمبياد المعاقين اسطنبول 2020. وقد درست نيكولا علوم الرياضة والتمارين في جامعة برمنغهام البريطانية ولديها شغف قديم بالرياضة.

وقال ستيفن ريد، رئيس التسويق الرياضي في هيل آند نولتون ستراتيجيز الشرق الأوسط: «لا يزال فريق عملنا للتسويق الرياضي في المنطقة يتقدم بقوة. لقد طوّرنا على مدى السنوات الخمس الماضية فريق العمل الإقليمي للنهج احتياجات أبرز العلامات التجارية الرياضية ومنظمي الأحداث الرياضية الذين يرغبون بالعمل مع فريق من المحترفين في مجال الاستشارات الإعلامية الرياضية.»

وأضاف: «الفريق بفهم احتياجات العمل في الرياضة داخل وخارج الملعب، وهو يعرف تماما ما يلزم لمنح جميع تذاكر الأحداث الكبرى وزيادة عدد الحضور وتنمية الرياضة في المجتمعات المحلية من المستوى الشعبي والتواصل مع أبطال الرياضة من مختلف أنحاء المنطقة والعالم.»

من جهتها، علقت نيكولا بالقول: «يسعدني الانضمام إلى فريق مميز وذي خبرة كفريق التسويق الرياضي في هيل آند نولتون ستراتيجيز. لقد أصبحت منطقة الشرق الأوسط مركزاً رياضياً حقيقياً في السنوات الأخيرة، حيث تم التركيز بشكل كبير على تطوير الرياضة فيها على جميع المستويات، وأتطلع بشوق إلى تقديم خبرتي ومعرفتي لثقافة رياضية جديدة.»

هذا وانضم إلى فريق التسويق الرياضي كذلك شريف فضل مستشاراً للاتصال، وشريف بهوى مخاسير السباقات والملاعب وعمل في السابق كاتبا ومحرّر نصوص في موقع «اليوم السابع» (كايرو بوست)، حيث تواصل بشكل مباشر مع الصحافيين في المطبوعات الرياضية وحرّر العديد من الأخبار والمواضيع الرياضية المحلية والإقليمية. ويتمتّع شريف بخبرة طويلة في الشرق الأوسط عموما، حيث عمل في كل من مصر والكويت ولبنان والإمارات.

تجدر الإشارة إلى أنّ هيل آند نولتون ستراتيجيز تمتلك فريقا متميّزا للتسويق الرياضي في الشرق الأوسط، وهو يعمل على العديد من الشركات والمنظمات الرياضية التي تعتبر من الرعاة الرئيسيين للأحداث الرياضية في المنطقة. وتشمل قائمة عملاء هيل آند نولتون ستراتيجيز شركات أديداس وبورشه وفلاش للترفيه ومصرف إنش إس بي سي واللجنة الأولمبية القطرية وعمان للإبحار وبطولة مبادلة العالمية للتنس والاتحاد الدولي للسباحة وبطولة العالم للسباحة والاتحاد العالمي للمصارعة.

بنك «بوبيان» يحقق 20.2 مليون دينار أرباحا في تسعة أشهر

أعلن بنك بوبيان تحقيقه أرباحا بقيمة 20,2 مليون دينار بربحية 10.3 فلوس للسهم الواحد خلال الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر الماضي مقارنة بارباح بلغت 9.32 مليون دينار بربحية 4.75 فلوس للسهم الواحد للفترة ذاتها من 2013.

وقال البنك في بيان له نشر في الموقع الرسمي لسوق الكويت للأوراق المالية (البورصة) إن اجمالي حقوق المساهمين بلغ 287 مليون دينار في الأشهر التسعة الاولى من العام الحالي مقارنة بحقوق مساهمين بلغت 258 مليون دينار للفترة ذاتها من عام 2013.

وأضاف أن اجمالي الموجودات بلغ 2.61 مليار دينار مقابل اجمالي مطلوبات بلغ 2.21 مليار دينار للأشهر التسعة الاولى من العام الحالي مقارنة بمطلوبات بلغت 1.84 مليار العام الماضي.

وتأسس بنك بوبيان عام 2004 وأدرج في بورصة الكويت عام 2006 برأسمال مدفوع بلغ 196,5 مليون دينار ومن أغراضه قبول الودائع بأنواعها ومزاولة عمليات التمويل بآجالها المختلفة باستخدام صيغ العقود المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية وتقديم الخدمات المصرفية والمالية بأنواعها المختلفة والتعامل بالأسهم والسندات المالية.

لتتخطى عتبة الـ 747 مليون دولار في 2014

«جارتنر» تتوقع نمو سوق الخدمات السحابية العامة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

تشير آخر الإحصائيات الصادرة عن مؤسسة الأبحاث والدراسات العالمية جارتنر إلى أن سوق الخدمات السحابية العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا سينمو بنسبة 21 بالمائة خلال العام 2014 لتتخطى عتبة الـ 747 مليون دولار، بعد أن حقق 616 مليون دولار خلال العام 2013. ومن المتوقع أن ينمو قطاع البرمجيات كخدمة SaaS، الذي يعد من أكبر قطاعات سوق الخدمات السحابية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، نسبة 28 بالمئة خلال العام 2014، ليبلغ 166 مليون دولار.

كما تتوقع جارتنر أن يبلغ حجم الإنفاق على الخدمات السحابية في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، وذلك خلال الفترة الزمنية ما بين العام 2014 حتى 2018، ما قيمته 5.5 مليارات دولار، منها 1.7 مليار دولار سيتم إنفاقها على العمليات التجارية كخدمة BPaaS.

وفي هذا السياق، قال إد أندرسون، نائب رئيس الأبحاث لدى مؤسسة الأبحاث والدراسات العالمية جارتنر: "أظهرت منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا نسب نمو مطردة، لذا فإننا نتوقع استمرار موجة النمو هذه حتى العام 2018. وسيبلغ معدل النمو السنوي للخدمات السحابية العامة 21.5 بالمائة خلال الفترة الزمنية ما بين العام 2014 حتى 2018".

من جهة أخرى، من المتوقع أن ينمو قطاع البرمجيات كخدمة من 130 مليون دولار خلال العام 2013، ليصل نعتبة الـ 432 مليون دولار في العام 2018. في حين من المتوقع أن ينمو قطاع البنى التحتية كخدمة IAAS من 61 مليون دولار حققها خلال العام 2013، ليبلغ 161 مليون دولار بحلول العام 2018.

وعلى الرغم من معدلات النمو المرتفعة لمعظم قطاعات الخدمات السحابية، إلا أن قطاع العمليات التجارية كخدمة BPaaS سيشهد أقل معدل نمو، الذي من المتوقع أن ينمو بنسبة 8.2 بالمائة على مدى 5 سنوات حتى العام 2018. أما قطاع المنصة كخدمة PaaS فمن المتوقع أن ينمو من 35 مليون دولار حققها في العام 2013، ليبلغ 112 مليون دولار بحلول العام 2018، وذلك بالتزامن مع توسيع المؤسسات لدائرة استعانتها بالخدمات السحابية لتطبيق سيناريوهات عمل أكثر تعقيدا.